برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية

روما، ١٨- ١٩٩٨/٥/٢١

ملخّص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي، ١٩٩٨

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/98/11
28 October 1998
ORIGINAL: FRENCH

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لعام ١٩٩٧ (القرار ١٩٩٨ م ت.س/١)

١- سلّطت المديرة **التنفيذية** عند تقديمها لتقريرها السنوي **للمجلس التنفيذي** لعام ١٩٩٧ الينظر فيه ويجيزه، الضوء على منجزات **البرنامج** في مجالي الإغاثة والتنمية، إلى جانب الجهد المتصل **للبرنامج** في رفع مستوى كفاءته وفعاليته، وأشارت إلى أن تقريرها قد تضمن، وفقا لما طلب **المجلس**، معظم المعلومات التي كانت ترد في السابق في التقرير المنفصل المسمّى "أنشطة الطوارئ والإغاثة في **برنامج الأغذية العالمي**"، وصار مبسَّطاً.

٢- أقر **المجلس**، مع إبداء الارتياح، بأن **البرنامج** قد قدم ٥٠ في المائة من مساعداته الإنمائية لأقل البلدان نموا، وأكثر من ٩٠ في المائة من موارده لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. ورحب **المجلس** بتركيز **البرنامج** على دور النساء في أنشطته للمعونة الغذائية.

٣- ركّز **المجلس**، بعد أن أثنى على شكل ومحتوى التقرير، الذي يستلهم الخطة الإستراتيجية والمالية، على بعض القضايا ذات الأهمية الخاصة وهي:

- القلق الناجم عن انخفاض المساهمات متعددة الأطراف المخصّصة للأنشطة الإنمائية، وازدياد المساهمات الموجهَّة؛
- ضرورة الإبقاء على الموارد من أجل الأنشطة الإنمائية في مستوى مناسب، بله زيادتها وربط عمليات الطوارئ بالمشروعات الإنمائية؛
- ضرورة الربط الوثيق بين جميع برامج **برنامج الأغذية العالمي** بالبرامج الوطنية وأهدافها. وأن تكون برامج التنمية الوطنية نقطة الانطلاق لجميع تدخلات **البرنامج**؛
- أهمية المنهاج الذي يركز على البشر (لاسيما الأطفال والنساء) والتوجيه الجغرافي للمساعدات لأضعف المجموعات ولأفقر البلدان؛ لاسيما البلدان التي تعاني من مشكلات هيكلية؛
- ضرورة المشاركة النشطة **للبرنامج** في عملية إصلاح **الأمم المتحدة** وتعزيز التعاون بين الوكالات، لاسيما التعاون مع المنظمات الإقليمية الفرعية؛
- الحاجة إلى تعزيز أنشطة التقييم، لاسيما تقييم أثار البرامج والمشروعات على المستفيدين؛
- قضايا التغذية والدور الأساسي للمغذيات الدقيقة.

٤- قدمت بعض المقترحات لتضمن في التقارير القادمة ومنها: المزيد من التركيز على الصعوبات والعقبات التي واجهت البرنامج في أداء أعماله في الميدان (الفعالية والكفاءة) وتقديم تحليل للدروس المستفادة؛ وتسليط الضوء على النتائج العملية المترتبة على البرنامج في إطار عملية إصلاح **الأمم المتحدة**، والتعاون بين الوكالات؛ والتنسيق في **إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية** وتقديم المزيد من التحليل للاتجاهات العامة، ولتطور الأنشطة؛ وتحسين محتوى وطريقة عرض الجداول الإحصائية الملحقة بالتقرير، وعمل استعراض بعيد المدى لمعرفة أسباب الكوارث الإنسانية. وتقديم المزيد من المعلومات عن نشاط **البرنامج** لمتابعة مقررات مؤتمر بكين، ومؤتمر القمة العالمي للأغذية، ومؤتمر قمة كوبنهاغن، وتحقيق المزيد من التوازن في سياسة التوظيف في **البرنامج**.

التقرير السنوي للمجلس التنفيذي المقدّم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة بشأن أنشطته لعام ١٩٩٧ (القرار ١٩٩٨/م.ت.س/٢)

٥- رحب **المجلس** بالتقرير، وأشار أحد المندوبين إلى أنه كان من الممكن زيادة حجم الجزء المخصص للميزانية في التقرير وطلب بعض التفاصيل عن مساعدة **البرنامج** للبلدان التي تسعى لإقامة برامج وطنية لأنشطة مدعومة بالغذاء. وقدمت **الأمانة** تفاصيل عن ذلك بالنسبة لكل من بابوا—غينيا الجديدة وباراغواي.

الانتقال من الأزمة إلى الإنعاش (القرار ١٩٩٨/م.ت.س/٣)

٦- أشاد **المجلس** بتقديم الموضوعات التي اشتملت عليها الوثيقة المذكورة في الوقت المناسب. وأشار إلى أن **البرنامج**، بحكم ولايته المزدوجة، يشغل مكانة تؤهله للإسهام في الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية. وبما أن **البرنامج** قد اكتسب خبرة قيمة في هذا المجال فإن استخدام الغذاء وسيلة للحفاظ على حياة البشر يعتبر أمراً طبيعيا.

٧- ولفت **المجلس** النظر مرة أخرى إلى ضرورة ضمان أن تكون المعونة الغذائية وسيلة مناسبة في كل حالة من حالات الإنعاش. وأشارت **الأمانة** إلى أن الإنعاش يقود إما لإستراتيجية لإنهاء نشاط **البرنامج** أو لاستهلال برنامج إنمائي تبعا لحالة كل بلد.

٨- وشدد **المجلس** على أهمية العمل وشراكة التنسيق مع المنظمات الأخرى، مع تحديد دور كل منظمة شكل واضح، وتكامل مختلف أشكال المساعدات. كما نوَّه لضرورة تعزيز القدرات المحلية. وسيسعى **البرنامج** لإيجاد شركاء والتعاون مع المنظمات، والمشاركة في **الإطار الاستراتيجي المشترك للأمم المتحدة**، وفي عمليات **إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية**. وأشار **المجلس** إلى أن **البرنامج** لا يمكنه الانتظار في كل الحالات حتى يكون هنالك تنفيذ **للإطار الاستراتيجي المشترك للأمم المتحدة** ليقوم بوضع عملية إنعاش. وذكّر أيضاً بفائدة العمل مع المنظمات غير الحكومية.

٩- سعدت **الأمانة** للاهتمام الذي أبداه بعض المندوبين بشأن الوقت اللازم لإعداد إستراتيجية إنعاش. وتبعا لتجربة **البرنامج** في العملية التشغيلية فإن فترة ١٨ شهرا تعتبر مدة مناسبة لإكمال العملية. و**للبرنامج** أن يكمل العملية في وقت أقصر إن أمكن ذلك.

١٠- أبدى بعض المندوبين قلقا بشأن إنشاء فئة تمويل لعمليات الإنعاش. وأشار **المجلس** إلى ضرورة تشجيع الأبعاد الإنمائية في عمليات الإنعاش دون المساس بالموارد المخصصة للأنشطة الإنمائية. وشددت **الأمانة** على ضرورة التحلي بالمرونة في خيارات التمويل لتستخدم كل جهة مانحة الآليات التي تتناسب مع أوضاعها.

١١- وشدّد **المجلس** على ضرورة أن يقتصر دور **البرنامج** في إزالة الألغام على الأنشطة التي تكمّل فيها المعونة الغذائية عمل الوكالات الأخرى، مثل إحياء الأراضي بعد إزالة الألغام منها . **فالبرنامج** لا يملك القدرات أو الإمكانات المادية للاضطلاع بأنشطة إزالة الألغام، وعليه أن يتدخل عندما يكون من شأن المعونة الغذائية أن تعزز من فعالية عمل الشركاء الآخرين. أما بالنسبة لموضوع تسريح المقاتلين، فإن **البرنامج** لا يقدم مساعدات غذائية للجنود قبل تسريحهم.

١٢- ينبغي أن تموّل البنود غير الغذائية اللازمة لتنفيذ أنشطة الإنعاش (التدريب، أدوات الإنتاج التي يستخدمها المستفيدون من المشروعات مباشرة في الأنشطة الإنمائية)، كما هو الحال بالنسبة لتلك المستخدمة في الأنشطة الإنمائية الجارية، من تكاليف التشغيل المباشرة. وأشارت الأمانة إلى أن هذا الموضوع قد نوقش في مناسبات أخرى.

١٣- وأخذت **الأمانة** علما بالأهمية التي أوليت لقضايا البيئة. وستدرج مسألة التركيز على الحماية بدلا عن إحياء المناطق المتدهورة بيئيا في سياسة **البرنامج** للبيئة التي هي الآن في مراحلها النهائية.

١٤- أشارت **الأمانة** إلى ضرورة إدراج مؤشرات الإنجاز في عمليات الإنعاش ودعت المندوبين لإطلاع **البرنامج** على تجاربهم في هذا المجال.

١٥- تم الاتفاق على إجراء مراجعة دورية لإستراتيجيات الإنعاش لضمان فعاليتها.

١٦- وستستعرض الخبرة المكتسبة في تنفيذ الإجراءات المطبقة وفقا لقرارات **المجلس** بعد مرور ثلاث سنوات لتقييم فعاليتها.

قضايا مستجدة ذات صلة بعمل برنامج الأغذية العالمي (القرار ١٩٩٨/م ت.س/٤)

تنشيط تدخلات البرنامج الإنمائية

١٧- رحّب **المجلس** بمناقشة قضية المعونة الغذائية والتنمية. واتفق الجميع على ضرورة مناقشة هذه القضية بتوسّع. وأشار المندوبون إلى أن الموضوعات التي وردت في الوثيقة التي قدمتها **الأمانة للمجلس** قد أحسن اختيارها. وعبّر المندوبون عن قلقهم بسبب الانخفاض الكبير في الموارد المخصصة للتنمية وشددوا على ضرورة عكس هذا الاتجاه.

١٨- عبّر **المجلس** عن ضرورة أن يكون لتدخلات **البرنامج** بالمعونة الغذائية آثاراً إنمائية. فالمعونة الغذائية مصدر نادر يتوجب عليه منافسة الأشكال الأخرى للمساعدات الإنمائية في الحصول على التمويل.

١٩- وينبغي أن تولى مسألة الشراكة الأفضلية، وعلى **البرنامج** أن يسعى لاستخدام المعونة الغذائية مكمّلا لموارد أخرى، وللتعاون مع المنظمات غير الحكومية أهمية كبرى.

٢٠- عبر المندوبون عن ضرورة قياس فعالية التكاليف للمعونة الغذائية بمقارنة تكلفة الأداء بالإنجاز. وإنشاء نظام أفضل للرصد والتقييم بغرض تقييم أفضل لأثر أنشطة المشروعات على المستفيدين.

٢١- ويتعين على عملية الاستعراض أن تفي بما يلي:

- تقييم المعونة الغذائية بما يمكن من معرفة ما إذا كانت تتسم بالقدرة على منافسة الموارد الأخرى، وتؤدي دورا أساسيا في التنمية؛
- تحديد المواضع التي يكون لها فيها ميزة نسبية أو قصور نسبي بوصفها مصدرا من مصادر التنمية؛
- إبانة سبل إسهام **البرنامج** في التنمية ودوره فيها، تطبيقا لولايته المزدوجة؛
- التفريق بين الغذاء والمعونة الغذائية

٢٢- من الممكن للمعونة الغذائية أن تكون وسيلة فعالة للتنمية المستمرة ولمحاربة الجوع على المدى القصير عن طريق تقديم الغذاء للمجموعات الضعيفة مثلا، وفي تلبية متطلبات الإنتاج على المدى البعيد وتوليد الدخل.

٢٣- رحّب **المجلس** باقتراح **الأمانة** بإجراء عملية تشاور مفتوحة تشترك فيها جميع الجهات المعنية الأساسية في جو من النقاش الصريح. وسيشترك في عملية التشاور الجهات المانحة والبلدان المتلقية للمساعدات، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء في التنفيذ، والمستفيدون، والجهات المانحة الثنائية، ووكالات **الأمم المتحدة** الأخرى. وينبغي أن يكون النقاش مختصرا، وبناءً وفعالا في معالجة القضايا ومنسجما مع خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

٢٤- وينبغي أن تبدأ عملية التشاور في أسرع ما يمكن، وأن تولي عناية خاصة لتجربة العمل باستخدام المعونة الغذائية، واستنباط الدروس المستفادة من تجربة العديد من الجهات الممارسة لهذا النوع من المساعدات، دون إهمال نتائج الأبحاث ذات الصلة. وشدد المندوبون على أهمية تحديد أدوار **المجلس والأمانة** بشكل واضح.

٢٥- وأجاز **المجلس** الجدول الزمني لعملية التشاور التي اقترحتها **الأمانة**—والمفتوحة لجميع الدول الأعضاء في **البرنامج** – لمراجعة دور المعونة الغذائية في التنمية. ودعا **المجلس هيئة مكتبه**، لتفحص بالتعاون مع **الأمانة** سبل تضمين النقاط التي كانت موضع اهتمام مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في عملية التشاور المقترحة.

إصلاح الأمم المتحدة: التعاون على المستوى الميداني في تقديم المساعدات الإنمائية

٢٦- شدد **المجلس** على أهمية البرمجة المشتركة، والتنسيق الميداني، والعمل المشترك، وأثنى على المبادرة الواسعة **للبرنامج** وعمله لدعم **إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية**.

٢٧- وفيما يتعلق بالبرمجة المشتركة للبلدان التي تعيش حالة أزمة، رحَّب **المجلس** بالقرار الذي اتخذ مؤخرا لتنفيذ أول استراتيجية **لإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية** في أفغانستان، ويدعم **المجلس** هذه المبادرة ويوليها الكثير من الاهتمام، وشجع **البرنامج** على لعب دور رائد في ذلك، وشدد على أهمية البرمجة في المستوى الميداني استنادا على الاحتياجات وليس على ولاية كل منظمة، وأشار إلى انه ربما يكون من النتائج المتوقعة في حالة نجاح هذه المبادرة الاشتراك في المسؤوليات بين **المجلس** و**مجلس البرمجة لأفغانستان** في الميدان

الطبيعة متعددة الأطراف للأنشطة الإنمائية للبرنامج

٢٨- عبّر **المجلس** عن ضرورة الحفاظ على الطبيعة متعددة **الأطراف لبرنامج الأغذية العالمي**، وعبّر عن قلقه للانخفاض المتزايد للمساهمات متعددة الأطراف، لاسيما المساهمات المخصصة لفئة البرامج الإنمائية. وأضاف **المجلس** أن قضية الطبيعة متعددة الأطراف **للبرنامج** وقضية المعونة الغذائية من أجل التنمية مترابطتان، وأن عملية التشاور من أجل التنمية لن يكون لها معنى إذا لم تصاحبها التزامات تمويلية يمكن التكهن بها، ومن غير ذلك ستتأثر المشروعات الإنمائية التي أجازها **المجلس** سلباً، ومِن ثَمّ برامج التنمية في مجملها.

٢٩- أشار أحد المندوبين إلى أنه ينبغي أن لا يعوق إطار التمويل الجهات المانحة التي ترغب في تقديم مساهمات **للبرنامج** من خلال منفذ التمويل الموجه متعدد الأطراف، وفي هذه الحالات من الضروري إتاحة قدر من المرونة **للبرنامج** في برمجة أنشطته ليحافظ على فعاليته التكاليفية. وأقر **المجلس** بضرورة تبنى منهاج تركيزي والتنسيق بشأن

هذه القضايا مع البرامج والصناديق الأخرى في **الأمم المتحدة**. وأقر **المجلس** أيضا بالصلة بين هذه القضايا وسياسات الموارد والتمويل طويل الأجل، حيث أن من المهم إيجاد آليات لتشجيع المساهمات من خلال منفذ التمويل متعدد الأطراف، حتى يمكن إثبات أن من شأن المساهمات متعددة الأطراف أن تجعل **البرنامج** أكثر فعالية.

تقارير التقييم: خطة العمل للفترة ١٩٩٨ ١٩٩٩ (القرار ١٩٩٨/م ت.س/٥)

٣٠- وبعد أن نظر **المجلس** في خطة عمل مكتب التقييم في **البرنامج** للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، شدّد على أهمية أعمال التقييم وضرورة تعزيز مكتب التقييم بزيادة قدراته وموارده حتى يتم تنفيذ هذه الخطة الطموحة بنجاح. وأشار **المجلس** إلى أهمية تقييم المشروعات الإنمائية بوصفها إسهاما منه في عملية المراجعة الجارية لدور المساعدة الغذائية في التنمية. وشدد على أهمية وضع المعايير الملائمة للتقييم وتضمين ذلك في جميع المشروعات الجديدة، وعلى أهمية جمع البيانات الأساسية لتقييم آثار المشروعات على المستفيدين. وأشار **المجلس** إلى أهمية الحكومات المتلقية للمساعدات والمستفيدين أنفسهم بوصفهم مصادر قيمة لتوفير المعلومات لبعثات التقييم.

٣١- وعرضت **الأمانة** المعايير الأساسية المستخدمة في تقييم المشروعات لتحديد الأولويات. وأخطرت **المجلس** بأن **البرنامج** قد بدأ في تقييم برامج المساعدات الإنسانية لحالات الطوارئ. وأبدى ثلاثة مندوبين استعداد بلادهم للمشاركة في التقييم المرحلي للبرامج القطرية.

تقارير عن خسائر ما بعد التسليم عن الفترة من ١٩٩٦/١٠/١ إلى ١٩٩٧/٩/٣٠ (القرار ١٩٩٨/م ت.س/٦)

٣٢- بعد أن نظر **المجلس** في تقرير عن الخسائر في السلع بعد تسليمها للبلدان المستفيدة عن الفترة من ١٩٩٦/١٠/١ إلى ١٩٩٧/٩/٣٠، رحب **المجلس** بجهد **البرنامج** في خفض هذه الخسائر وحثه على زيادة ذلك الجهد. وأشار إلى أن من المتوقع أن يقوم **البرنامج** بتطبيق نظام تتبع السلع في بحر عام ١٩٩٨. وحث **البرنامج** على الآتي: (أ) استعراض الاتفاقيات الأساسية مع البلدان المستفيدة وتعديلها،عند الاقتضاء، لتشجيع المعالجة السريعة والفعالة للخسائر؛ (ب) إخطار الحكومات المعنية كتابة بقلق **المجلس** عندما تتجاوز الخسائر ٢ في المائة من مجموع السلع المسلّمة في سنة معينة؛ (ج) مواصلة جهد التيقن من عدم وصول الأغذية غير الصالحة لاستعمال البشر للأسواق؛ (د) العمل في تعاون وثيق مع حكومات البلدان المستفيدة لتعويض الخسائر. عبرت مندوبة الجزائر عن أسفها لعدم دقة البيانات الإحصائية الواردة في التقرير بشأن الخسائر التي حدثت في الجزائر والخلط الذي حدث نتيجة لذلك.

٣٣- وردت **الأمانة** بأن الأرقام الواردة في التقرير استمدت من بيانات قدمتها **جمعية الهلال الأحمر الجزائري للبرنامج**، وهي الجهة المسؤولة عن تنفيذ النقل والإمداد في العملية، وأن هذه الخسائر ليست ذات صلة بعملية اللاجئين الصحراويين، ولكنها أرقام خاصة بعملية مساعدات الطوارئ للنازحين من مالي والنيجر في الحدود الجنوبية للجزائر.

تقارير وحدة التفتيش المشتركة (القرار ١٩٩٨/م ت.س/٧)

٣٤- رحب **المجلس** برئيس **وحدة التفتيش المركزية** وأشاد بمداخلته. وأشار إلى أن هذه هي المرة الأولى التي تتاح فيها الفرصة لتبادل وجهات النظر مع رئيس **وحدة التفتيش المركزية**. لاحظ المندوبون أن التقرير المقدم المشتمل على سبعة تقارير منفصلة كان ضخما ومن المهم وضعه بشكل يسهل دراسته للقارئ من خلال وضع ملخصات لأقسامه وتسليط الضوء على المجالات الحساسة التي تحتاج لمتابعة. وطرحت بعض الأسئلة عن مدى فعالية **وحدة التفتيش المركزية** في متابعة توصيات التقارير. وطلب البعض بعض التوضيحات بشأن توصية الوحدة بشأن إعداد تقرير عن الخدمات المشتركة للمنظمات في روما. وطلب من **الأمانة** تقديم المزيد من التفاصيل **للمجلس** عن إمكانية التعاقد لأداء الأعمال خارج المنظمة، لاسيما في إطار برنامج تحسين الإدارة المالية.

تشكيل ملاك الموظفين الدوليين المهنيين في برنامج الأغذية العالمي—إحصاءات الموظفين حتى ١٩٩٨/١/٣١ (القرار ١٩٩٨/م ت.س/٨)

٣٥- أخذ **المجلس** علما بالتقرير الإحصائي للموظفين حتى ١٩٩٨/١/٣١، وعبر عن رضائه عن البيانات التي قدمت. واعتبر التقرير شاملا وأعطى فكرة واضحة عن القوى العاملة من المهنيين في **البرنامج**.

٣٦- حظيت مسألة زيادة عدد الموظفات في فئة الموظفين المهنيين بآراء مؤيدة كثيرة. وعبر بعض المندوبين عن أسفهم لضعف تمثيل مواطني الدول النامية في **البرنامج**، وطالبوا **الأمانة** ببذل المزيد من الجهد لتصحيح ذلك. وأشار أحد المندوبين لعدم التوازن في مقر **البرنامج** الذي يستخدم عددا من مواطني الدول المتقدمة اقتصاديا يفوق كثيرا عدد مواطني الدول النامية. وطالب مندوب آخر بأن تأخذ **الأمانة** في الحسبان في المستقبل، الآراء التي طرحت والقضايا التي أثيرت.

٣٧- وأوضحت **الأمانة** أن هنالك مبدأ عاماً يتبعه **البرنامج** يتمثل في أن يكون ٤٠ في المائة من الموظفين المهنيين الدوليين من الدول النامية، وأن يكون نصف موظفي **البرنامج** المعينين الدوليين من النساء، وحث **المجلس الأمانة** على مواصلة الجهد لتحقيق هذا الهدف. وذكرت **الأمانة** أيضا أن **برنامج الأغذية العالمي** لا يطبق نظاما معينا للحصص بحسب جنسيات الموظفين.

٣٨- اقترح بعض المندوبين إخطار **المجلس** دوريا بالطريقة التي شغلت بها الوظائف الخارجية المعلن عنها والوظائف الداخلية. ووافقت **الأمانة** على العمل بهذا الاقتراح في المستقبل.

٣٩- وختمت المديرة **التنفيذية** النقاش بالتأكيد على التزام **البرنامج** بالوصول إلى الأهداف المحددة للتوزيع الجغرافي والتوازن بين الجنسين. وفي هذا الصدد، سيصدر منشور للمديرين الذين يقومون بالتعيين للفت نظرهم إلى مراعاة السياسة العامة **للبرنامج** في التخديم. وطلبت **الأمانة** من أعضاء **المجلس** إرسال أسماء مرشحيهم لإدراجها في قوائم التوظيف المنتظر في **البرنامج**، وأسماء المرشحين لوظائف المهنيين المبتدئين وبعض الوظائف المحددة المعلن عنها حتى ينظر فيها المديرون.

المشتريات المحلية من الأغذية والبنود غير الغذائية (القرار ١٩٩٨/م ت.س/٩)

٤٠- عبر **المجلس** عن تأييده شراء الأغذية والبنود غير الغذائية محليا، وكذلك عن تأييده للصفقات الثلاثية، لأنها تشكل عنصرا أساسيا في النهوض باقتصاديات الدول النامية. وقدمت **الأمانة** شرحا للآليات المستخدمة في المشتريات المحلية. وعبر العديد من المندوبين عن تعزيز بناء القدرات في مجالات تقييم وتحليل الأسواق المحلية لتجنب أي شكل من الآثار الجانبية الضارة (اضطراب الأسواق المحلية، ارتفاع الأسعار في السوق، مشكلات الجودة، الميزة النسبية **للبرنامج** في الشراء محليا في أسواق البلدان النامية وفي شراء البنود غير الغذائية). ستقوّم **الأمانة**، متابعة لمقترحات **المجلس**، بإجراء دراسة تغطي السنتين أو الثلاث سنوات الأخيرة تشرح تفاصيل عمليات الشراء محليا في البلدان النامية من ناحية عامة وتفصيلا لكل حالة.

٤١- وأوصى **المجلس** بمشاركة شركاء **البرنامج ومنظومة الأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة، البنك الدولي، الاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ)** في الدراسة المذكورة أعلاه. وشدد بعض المندوبين على أهمية التنسيق والتعاون بين المؤسسات في هذا المجال، وطلبوا بأن تحسن الوثيقة لعام ١٩٩٩ بإدخال بيانات عن الخسائر ذات الصلة بالمشتريات المحلية.

أي أعمال أخرى (القرار ١٩٩٨/م ت.س/١٠)

تقرير جماعة العمل بشأن توزيع مقاعد العضوية في المجلس التنفيذي

٤٢- أحيط **المجلس** علما بعمل جماعة العمل التي اجتمعت في الفترة من مارس/آذار ١٩٩٨ إلى مايو/ أيار ١٩٩٨، ومن خلال الاجتماعات الخمس، التي عقدت خرجت بخمس خيارات. وعلم **المجلس** أيضا أن **المجلس الاقتصادي والاجتماعي** قد كون في نيويورك جماعة عمل لنفس الغرض.

٤٣- وأبان رئيس مجموعة شرق أوروبا أن مجموعتهم مستعدة لمواصلة التفاوض للوصول سريعا لحل توفيقي وفاقي.

تقرير جماعة العمل بشأن اللائحة الداخلية للمجلس التنفيذي

٤٤- أحاط رئيس جماعة العمل **المجلس** علما بأن جماعة العمل قد ناقشت خلال ثلاثة اجتماعات، طبيعة اللوائح الداخلية وطرق العمل التي ينبغي أن تتبع، ولقد استشارت الجماعة المستشار القانوني **لمنظمة الأغذية والزراعة**، الذي اطلع على اللوائح الداخلية لصناديق وبرامج أخرى **في الأمم المتحدة**. وتبعا لما رأي أعضاء الجماعة، يمكن معالجة المسائل المتعلقة بفعالية أداء **المجلس** منفصلة على أن تحال لاحقا **لهيئة مكتب المجلس** للمزيد من التحليل بغرض تضمين مختلف وجهات النظر. وستضمن الجماعة توصياتها وثيقة سيتم توزيعها قبل شهر/أكتوبر ١٩٩٨ لينظر فيها **المجلس** في دورته العادية الثالثة.